ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد:06 ، العدد: 02(2021) ص 84-96

العمل الجنسي: استغلال للمرأة أم حل فردي لمعضلة الفقر والبطالة بالمجالات الحضرية؟

Sex work: exploitation of women or an individual solution to the problem of urban poverty and unemployment in urban spaces?

عزيز قشاني*
جامعة شعيب الدكالي (المغرب)
azizkachani021@gmail.com

حسن مزين
جامعة شعيب الدكالي (المغرب)
mazzinehassan@hotmail.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
27 سبتمبر 2020
تاريخ القبول:
18 فيفري 2021

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التشغيل غير المهيكل،
- ✓ تقنية الانغماس،
- ✓ الاستغلال الجنسي

الملخص:

تتمحور هذه الدراسة حول إشكالية العمل الجنسي وعلاقته بالاقتصاد غير المهيكل بالمدن المغربية، وتهدف إلى إيجاد أجوبة لمجموعة من الأسئلة المتفرعة عنها، من خلال دراسة ميدانية للظاهرة بمدينة الجديدة. وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهجين الوصفي التحليلي والإثنوغرافي، كما تمت الاستعانة بتقنية الانغماس وأنواع الملاحظة. وتوصلت إلى تعدد العوامل المؤدية إلى انتشار الدعارة وصعوبة ظروف العمل رغم أهمية المداخيل التي يذرها هذا العمل.

Article info

Received
27September 2020
Accepted
18February 2021

Keywords:
- ✓ *Informal work,*
- ✓ *immersion technique,*
- ✓ *sexual exploitation*

Abstract :

This study focuses on the problem of sexual work and its relationship to the informal economy in Moroccan cities, and aims to find answers to a set of sub-questions, through a field study of the phenomenon in the city of El Jadida. This study adopted the descriptive, analytical and ethnographic approaches, as well as using the technique of immersion and types of observation. And I reached out to the multiplicity of factors that lead to the spread of prostitution and the difficult working conditions despite the importance of the income generated by this work.

*المؤلف المرسل.

. مقدمة:

تجدر الإشارة في البداية إلى أن هذه الدراسة، تبقى بعيدة عن الأحكام القيمية والتصنيفات الأخلاقية التي تسقط على "المومس" أو "الباغية" حمولات قدحية؛ فبغض النظر عن موقفنا الشخصي وعن حكم المجتمع القيمي، سننطلق من كون الدعارة نشاطا اقتصاديا يشغل الآلاف من العمال ذكورا وإناثا. والتزاما منا بالحياد والموضوعية، سوف نستبدل العبارات القدحية "بعاملة جنسية"؛ فتواجدها في خانة التشغيل غير المهيكل، هو الدافع الأساسي لتطرقنا لدعارة النساء بالشوارع، باعتبارها ظاهرة سوسيو-اقتصادية تخضع لمنطق السوق، المبني على العرض والطلب كأي سلعة أو خدمة أخرى، في إطار الاقتصاد غير المهيكل. من هذا المنطلق، سوف لن نتوقف كثيرا عند تعريف ظاهرة البغاء، ولن نخوض فيما يستدعيه هذا التعريف من جدل قد يخرج عن دائرة البحث العلمي المحض، ليدخل في دوامة الديني والاجتماعي وحتى السياسي، وسنكتفي باختصار تعريفها في "العمل الجنسي بمقابل مالي". غير أننا نحيل على مقال (Fossé-Poliak Claude, 1984) للوقوف على الإشكاليات التي يثيرها تحديد تعريف دقيق للدعارة، ثم كتاب (عبد الصمد الديالمي، 2009) للتوسع أكثر في ظاهرة الدعارة في المغرب والعالم العربي.

إن الحديث عن الدعارة لا يعني اقتصارها على النساء فقط، كما لا يعني وجود نوع واحد منها فقط؛ فهناك دعارة الأطفال والقاصرات، ودعارة النساء المتزوجات، وهناك أيضا دعارة الرجال. أما من حيث المقابل المالي، فنجد الدعارة من أجل المال، كما نجد الدعارة دون مقابل مالي، وتهم رشوة الدعارة؛ أي الجنس مقابل قضاء مصلحة ما، أو الجنس من أجل إشباع رغبة شخصية. وقد حاولنا في هذه الدراسة الاقتصار على نوع واحد، يتعلق بدعارة النساء اللواتي يتخذن من الجنس عملهن الأساسي، والمصدر الوحيد لضمان العيش، ويشكل الشارع مجالا أوليا لممارسة عملهن. وقد تم على هذا الأساس اعتبار الدعارة نشاطا اقتصاديا تتخذ عاملاته من الجسد أداة العمل ورأس المال، وسنصطلح على تسمية العمل الجنسي ب"حصة العمل" (La passe) كي نتمكن من تحديد العوامل المرتبطة به.

تشكل دعارة النساء أحد أقدم الأنشطة البشرية، وإن كان انتشارها يزداد حدة مع تفكك الروابط المجتمعية نتيجة الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية، إلا أنها لا تعرف الركوض في فترات الرخاء؛ ما دام وجودها مرتبط بالغريزة البشرية في تحقيق متع معينة تتطلب وجود شريك أنثى. ويبقى المال المحرك الأساسي لمهنة الدعارة؛ حيث يمارس إغراءه على المستضعفات[1] ماديا من النساء، فيصبح الفقر ذريعة تتخذها كل المحترفات لهذه المهنة رغم نسبيته من عاملة لأخرى.

مشكلة الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول ظاهرة البغاء، بالمغرب من خلال معالجة الظاهرة بمدينة الجديدة، باعتبارها مدينة ساحلية تتميز بموقع يتيح لها الانفتاح على مجموعة من المدن الكبرى؛ إذ تبعد عن مدينة الدار البيضاء بحوالي (100 كلم) وعن مدينة الرباط ب (200 كلم) وعن مدينة مراكش بأقل من (300 كلم)، مما جعل منها مدينة جاذبة للسياحة الجنسية. وتتفرع منها الأسئلة التالية: ما هي العوامل المؤدية بالمرأة إلى مزاولة الدعارة بالرغم من أننا في مجتمع إسلامي؟ كيف تتصرف في الأموال التي تجنيها من تجارة الجسد؟ هل يتعلق الأمر برغبة عابرة تقود إلى مستنقع الدعارة، أم بتضحية بالذات من أجل ضمان عيش الأسرة؟ ما هي الإكراهات والمخاطر التي تواجهها العاملات الجنسيات؟ ما هو موقف السلطات المحلية والمجتمع من مهنة الدعارة بالمجالات الحضرية؟

[1] فضلنا استعمال مصطلح مستضعفات على كلمة فقيرات، لأننا وقفنا على نسبية الفقر لدى العاملات المستجوبات؛ حيث يُلخِّصنه في العجز المالي عن تحقيق رغباتهن الخاصة التي تختلف من عاملة لأخرى؛ إذ نجد أن بعضهن لا تنطبق عليهن معايير تعريف الفقر ومع ذلك يدَّعين الفقر، وقصدهن الحقيقي هو عدم القدرة المادية على تحقيق مستوى عيش مرتفع.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على الأسئلة المؤطرة للإشكالية، من خلال دراسة العمل الجنسي عن قرب، ورؤيته من خلال أعين العاملات فيه. وبالتالي، التوصل إلى نتائج أقرب إلى واقعهن المعاش، بعيدا عن أحكام القيمة، وتحديد الأسباب والدوافع الرئيسية المؤدية إليه.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على ظاهرة سوسيوا-اقتصادية، غَدَتْ مظاهرها أكثر بروزا في الشارع العام، رغم تعارضها مع الموروث الديني والثقافي السائد بجل الدول العربية، بما فيها المغرب ومدينة الجديدة تحديدا، وأضحت انعكاساتها السلبية المدمرة للمرأة والأسرة في نفس الوقت، أكثر حدة من أن يتجاهلها المجتمع العلمي بحجة خدشها للحياء العام.

منهجية العمل

ينطوي التعامل مع هذه الفئة من العاملات على صعوبات متنوعة بحكم حساسية العمل، والتي تفترض شكلا مغايرا للعلاقة بينهن والرجال، ينبني في العموم على عدم الثقة وعلى النفعية المطلقة[2]، ثم ارتباط هذا السلوك بالرفض المجتمعي المؤَسَّس على خلفيات دينية واجتماعية راسخة؛ إضافة إلى كون هذا العمل يمارس في إطار من السرية والتكتم، وإن كانت مقدماته تتم بالشارع العام. لذلك، يتوجب على الباحث الإجابة على عدة أسئلة: كيف يمكن إذن ولوج هذا العالم دون أن تُفهم خطأ بأنك مستهلك؟ كيف يمكن تفادي نظرات الناس وأحكامهم النمطية الجاهزة؟ كيف يمكن بكل بساطة خلق ظروف الثقة مع "عاملة جنسية" للوصول إلى معلومات تدخل في خانة الخصوصيات؟ هل يستطيع الرجل أن يلج هذا المجال باحثا عن المعلومة ولا يخرج منه موصوما (Stigmatisé)؟ فرضت هذه الأسئلة تقسيم منهجية العمل إلى مرحلتين رئيسيتين هما:

مرحلة التهييئ

تهدف هذه المرحلة إلى تهييء ظروف ولوج العالم الداخلي للعمل الجنسي، عن طريق "تصيُّد أو اقتناص" فرصة اللقاء بإحدى العاملات، لكن هذا اللقاء يجب أن يخرج عن الإطار الذي تتم من خلاله مقابلات العمل. وقد أصبح هذا العمل يتم وفق خطط واستراتيجيات متنوعة، مما دفعنا إلى التفكير في إيجاد وضعية اجتماعية مناسبة، تجعل العاملة تحس أنها بصدد الحديث مع رجل آخر، يختلف عن كل الرجال الذين عرفتهم، سواء الذين تحبهم كالوالد والأخ أم الذين تكرههم، ويشكلون زبناء محتملين لخدماتها. رجل تستطيع البوح أمامه بكل ما يدور في بالها من أفكار وأحاسيس دونما تحرُّج ولا استحياء. استمرت رحلة البحث عن هذه الفرصة ما يزيد عن الشهر بمختلف المقاهي التي تعرف تجمع العاملات، إلى أن أثار انتباهنا مجموعة من العاملات تجلس على نفس الطاولة في الجزء العلوي لأحد المقاهي بشكل متكرر، فقررنا متابعتهن عن بعد؛ حيث نتخذ مكانا مجاورا لهن مع التظاهر باللامبالاة وعدم الاهتمام. استمر هذا الوضع لمدة ثمان أيام متوالية، يتغير فيها عدد الحاضرات ولا تتغير الوجوه، اكتسبنا من خلالها نوعا من الألفة وإن لم نتكلم إلا مرتين: طلبت مني إحداهن في المرة الأولى قلما، وطلبت منهن في المرة الثانية سيجارة ريثما يحضر النادل.

وفي اليوم التاسع، وجدت إحداهن جالسة بمفردها، مرت ساعة من الزمن قضتها في تدخين السجائر واحدة تلو الأخرى، وعلامات الانفعال والتوتر بادية على حركاتها، فجأة خطرت لي فكرة! ففاجأتها بطلب غريب؛ إذ اقترحت عليها بكل أدب واحترام أن تشاركني المجلس، "لنكذب" على بعضنا في انتظار حضور صديقاتها عوض أن تبقى على هذا الوضع، رحبتْ بالفكرة وأبدت انشراحا ما فتئ يتزايد بعدما وضحت لها أنني لا أطمع في أي شيء من وراء هذا اللقاء، وأن الدافع اجتماعي محض، يتلخص في حاجتنا إلى الحديث مع شخص

[2] صرحت جل المستجوبات بأنهن لا يثقن بالرجل الغريب، وإن أقمن علاقات مع أحدهم، فلن تخرج عن هذا الإطار مهما طالت السنوات؛ حيث تبقى المصلحة المادية فوق كل اعتبار.

نثق به دون أن يكون لهذا الحديث تداعيات على نظرته إلينا، وهذه الحاجة غالبا ما تزداد في لحظات الضعف. قضينا مدة الساعة والنصف في الحديث دون توقف، تأكد من خلالها نجاحي في تمرير الصورة التي حاولت رسمها عن نفسي، والمتمثلة في شخص ذو فكر متحرر، لا يحكم على الإنسان بمنظور ديني ولا يؤمن بتنميط الفرد، وإنما يحترم الإنسان لإنسانيته بغض النظر عن قناعاه الخاصة.

مرحلة إجراء الدراسة الميدانية

بعد تهييء الأجواء لاقتحام الحياة الخاصة لأفراد المجموعة الأولى من العاملات، أصبح بالإمكان الحديث عن المنهجية المتبعة، والتي تقوم على تقنية الانغماس (Immersion) في مجتمع البحث (عزيز قشاني، حسن مزين، 2019، ص 8)، مع القيام بالخطوات والعمليات التالية:

- مداومة الجلوس مع العاملات مع الحرص على الالتزام بالانضباط وعدم إبراز أية ميول أو أطماع جنسية اتجاههن؛
- اعتماد تقنية التداعي الحر في الحديث العفوي عن كل شيء، وتعزيزها بطرح أسئلة عفوية مع الحرص على إعطاء المتكلمة حقها في الإنصات الفعّال (L'écoute actif)، والتفاعل الإيجابي مع مضمون حديثها بغض النظر عن موقفنا منه، ثم الاجتهاد في تقديم الدعم المعنوي والتفكير في حلول لما تطرحه من مشاكل[3]؛
- اعتماد التوسع التدريجي على مستوى التعمق في المواضيع المثارة للنقاش؛ حيث تم الانتقال بسلاسة من المواضيع العامة إلى الخاصة ذات الحساسية الفردية، وكذلك على مستوى التغلغل في بنية النشاط؛ عن طريق نسج علاقات بالتّعدي مع كل وافدة جديدة على المجموعة الأولى عن طريق الصدفة، ثم اختلاق ذرائع للتعرف على عاملات جديدات من المتكلمات هاتفيا أثناء تواجدنا، كي تنضم إلينا حضوريا؛
- اعتماد نفس الأسلوب بالاستعانة بالوسائط التقليدية المرتبطة بمهنة الدعارة كسائقي سيارات الأجرة ونوادل المقاهي؛ فكانت العاملة التي التقيناها عن طريق سائق سيارة أجرة من معارفنا، النواة الأولى للتشابك العلائقي الذي تعرفنا من خلاله على ما تبقى من العاملات، واشتغلنا معهن بنفس الأسلوب.

مناهج الدراسة وأدوات جمع المعلومات والبيانات

اعتمدت هذه الدراسة على مناهج متنوعة من أهمها **المنهج الإتنوغرافي**، للغوص في السيرة الخاصة بكل عاملة بحثا عن العوامل المفسرة لوضعها الحالي، ثم **المنهج الوصفي التحليلي** لتفسير النتائج الكمية. إضافة إلى التقنيات المشار إليها سالفا لجمع البيانات والمعلومات، تم الاعتماد على **تسجيل المقابلات صوتيا** عن طريق الهاتف دون إثارة الانتباه، لتفادي التدوين المباشر، وقد نكتفي بترميز بعضها بشكل اعتباطي على الأوراق التي عوَّدْنا مرافقاتنا على رؤيتها مبعثرة على الطاولة بجوانب الحاسوب. وقد ارتأينا عدم استعمال الاستمارة المكتوبة، لأنها قد تهدم أساس العلاقة المبنية على الرغبة في فهم واقعهن عن قرب بدافع الفضول المعرفي والتضامن الضمني. وبالتالي، الاكتفاء بوضع الأوراق والقلم بجانب الحاسوب كما عَهِدْنَني قبل أن نتعارف، وذلك لضمان استمرارية الثقة يوما بعد يوم.

أما بالنسبة **لعينة البحث**، فلم تخضع في اختيارها لأي تنظيم؛ إذ تصرفنا وفق الممكن، بما أننا نجهل كل شيء عن مجتمع البحث الكلي، سواء من حيث العدد أم من حيث التوزيع المجالي. ولهذه الأسباب، اعتمدنا تقنية كرة الثلج انطلاقا من أول عاملة تمكنا من الحديث معها، والتي عرَّفتنا على سبع عشرة (17)عاملة من معارفها. وبإضافة المجموعة التي تعرّفنا عليها عن طريق سيارة الأجرة، توصلنا في نهاية المطاف إلى استجواب إحدى وثلاثين (31) عاملة، عن طريق **مقابلات مطولة وغير موجهة**؛ عبارة عن جلسات متوالية بالمقاهي، يتم خلالها تبادل الحديث عن الهموم التي يعشنها بطريقة تبدو عفوية، لكنها في الواقع موجهة في جوهرها بالأسئلة المرتبطة بالإشكالية الرئيسية وما يتفرع عنها من أسئلة تمثل منطلق المجالسة.

[3] لا يهم في لحظات الانكسار أن تكون خبيرا كي تلملم جراح المشتكية بقدر ما يهم أن تكون صادقا فيما تقول، وهذا ما حاولنا الإخلاص فيه قدر المستطاع، وكان من نتائجه أن تعززت ثقة العاملات، وأصبحت كل واحدة تقدمنا لمعارفها بطريقة تكسر الحواجز في وقت وجيز.

وقد تمت الاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات والمعطيات بعد ترتيبها وتنظيمها في قاعدة بيانات رقمية.

2. العمل الجنسي بين الهشاشة السوسيو-اقتصادية ومتطلبات تحقيق نمط عيش مرتفع

1.2 ارتباط العمل الجنسي بالشابات وتزايد سنوات العمل مع التقدم في السن

تتميز البنية العمرية للفئة المستهدفة بالشباب؛ إذ ينحصر عمر العاملات المستجوبات ما بين سبع عشرة سنة (17) وسبع وثلاثين (37) سنة. ونلاحظ من خلال معطيات الجدول أسفله أن حوالي (13 %) من العاملات لا يتجاوز عمرهن (20) سنة، وأن ما يزيد عن (32 %) منهن تتراوح أعمارهن ما بين (20) و(25) سنة؛ أي أن هاتين الفئتين تشكلان (45 %) من مجموع المستجوبات. فيما تمثل العاملات المتراوحة أعمارهن ما بين (26) و(30) سنة ما يربو عن (32 %)، مقابل (22 %) تفوق أعمارهن (30) سنة. أما فيما يخص المدة التي قضتها العاملة في هذا الشغل، فتتراوح ما بين سنتين وستة عشر سنة (16)، ونلاحظ أن قرابة (55 %) منهن قضين خمس سنوات أو أقل في هذه المهنة، وأن قرابة (39 %) منهن قضين فيها ما بين ست (6) وعشر (10) سنوات، مقابل (6 %) من العاملات تجاوزت مدة اشتغالهن العشر سنوات ووصلت حتى (16) سنة.

جدول رقم 1: السن ومدة الاشتغال بالدعارة

العمر بالسنوات	مدة الاشتغال بالدعارة			المجموع
	من 2 إلى 5 سنوات	من 6 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 16 سنة	
20 سنة وأقل	4	0	0	4
من 21 إلى 25 سنة	8	2	0	10
من 26 إلى 30 سنة	5	5	0	10
من 31 إلى 35 سنة	0	4	0	4
36 وأكثر	0	1	2	3
المجموع	17	12	2	31

المصدر: نتائج البحث الميداني 2019

نستنتج إذن، أن جل العاملات اللواتي شملهن الاستبيان مازلن في مرحلة الشباب؛ حيث (84 %) منهن لم يصلن بعد سن الثلاثين، علما أن من بينهن عاملة لم تتجاوز (17 سنة) من عمرها. يمكن تفسير هذا الوضع بطبيعة الدراسة ومنهجية العمل التي اقتضت التركيز على هذه الفئة بالذات، والتي تمثل المرحلة الوسطى من المسار المهني للعاملة الجنسية؛ حيث تبدأ بمرحلة دعارة القاصرات، وتنتهي بدعارة النساء اللواتي تجاوزن الأربعين من عمرهن، وهذا ما يفسر أيضا وجود نسبة ضئيلة من هاتين الفئتين ضمن مجتمع الدراسة، نظرا لغياب حدود معينة فاصلة بين مرحلة وأخرى. وبالتالي، فالحديث عن سوق الدعارة بالمدينة الجد في عموميته سيفضي حتما إلى تراجع نسبة الشباب بين العاملات، لأن عاملات الفئة الأخيرة أكثر عددا من القاصرات. كما نستنتج أن سنوات الأقدمية في العمل ترتفع مع التقدم في السن، وهذا ما يقلل من فرص الشغل المباشر؛ حيث يبلغ عمر أقدم مستجوبة (37) سنة، ونادرا ما تشتغل بجسدها، لتكتفي بتشغيل مجموعة من العاملات عن طريق الوساطة، وأخذ نصيب من العاملة والزبون، تتحدد قيمته بناء على التفاوض والتراضي بينهم. تعيش الوسيطة مهددة بتراجع وضعيتها إلى مستوى أقل في أية لحظة تفقد فيها إشعاعها وهيمنتها. وهذا ما يثير التساؤل حول مصيرهن في ظل غياب تام لضمانات الشغل.

2.2 العمل الجنسي بعد الهدر المدرسي: رغبة فردية أم تضحية بالذات من أجل الآخر؟

أدخل نتوقف في هذه الفقرة عند المستوى التعليمي للعاملات في علاقة بالدوافع والأسباب التي دفعت بهن إلى امتهان الدعارة؛ حيث نلاحظ أن (74 %) من العاملات غادرن المدرسة قبل تجاوز مرحلة الإعدادي، من بينهن (42 %) لم يتجاوزن المستوى الابتدائي. في حين انقطع (19 %) منهن في المرحلة الثانوية، ولم يتجاوز عددهن في المستوى الجامعي عاملتين اثنتين.

أما الأسباب والدوافع التي أوصلت المستجوبات إلى امتهان الدعارة، فلاحظنا أنَّ جوابهن الأولي تركز حول الفقر. وبما أنه بالنسبة لهن لا يرتبط بما هو متعارف عليه من تحديدات، خصوصا أنه لم يدفع العديد من النساء الأخريات إلى هذا الوضع، فقد حوّرنا السؤال لمعرفة السبب الوجيه وراء وصول كل عاملة إلى بيع جسدها. وهكذا تبين أن مسؤولية إعالة الأسرة أو الأبناء والإخوة كانت السبب المباشر لولوج (77 %) منهن سوق الدعارة، فيما النسبة المتبقية اضطرت لبيع جسدها، لأنها لم تجد عملا اخر يلبي رغبتها في تحقيق نمط عيش مرتفع.

شكل رقم 1: دوافع الاشتغال في مهنة الدعارة

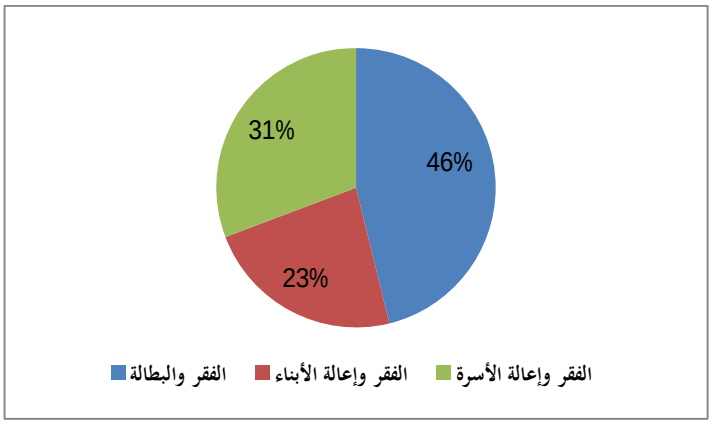

المصدر: العمل الميداني 2019

نستنتج مما سبق تدني المستوى التعليمي للعاملات، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ملاحظة مهمة، وهي أن اللواتي انقطعن من المستوى الابتدائي لم ينلن الشهادة الابتدائية، بمعنى أنهن انقطعن في إحدى سنوات الابتدائي الست؛ أي أن منهن من انقطعت في السنة الأولى أو الثانية. كما نستنتج أن نسبة الحاصلات على شهادة التعليم الإعدادي، توقفت في (25.8 %) من مجموع العاملات المستجوبات، فيما البقية شبه أميات. وينضاف الفقر والتفكك الأسري إلى هشاشة المستوى التعليمي لتشكيل أهم العوامل التي دفعت بالعاملات إلى هذا الوضع المرفوض اجتماعيا، غير أن وجود نساء يعانين نفس ظروف المستجوبات أو أقصى في بعض الأحيان -ومع ذلك سَلَكْن سبلا أخرى لضمان العيش لهن ولأبنائهن، دونما حاجة لبيع الجسد في سوق الدعارة- يؤكد وجود دوافع أخرى قد تكون هي المحدد الأساسي لقرار امتهان هذا العمل.

3. العمل الجنسي بين تحقيق المتطلبات الذاتية وإعالة الأبناء والوالدين

بعد أن تطرقنا للمداخيل المفترضة من خلال دراسة أقل وأكبر أجر يمكن أن تتقاضاه العاملة عن كل حصة عمل، يبقى من الصعب تحديد المدخول الشهري للعاملة على اعتبار اعتباطية عدد حصص العمل وأيامه خلال الشهر. ومهما بنينا من افتراضات، فإنها ستبقى مجرد احتمالات تخضع لعدد كبير من المتغيرات، منها المرتبط بشخص العاملة وظروفها الخاصة، ومنها ما يتعلق بظروف السوق وتقلباته. لذلك، سنخصص هذه الفقرة للتوقف عند كيفية صرف هذه المداخيل المفترضة. وبما أن هذه المصاريف أيضا غير قارة، بل تخضع لظروف العمل عامة ومدى مردوديته خاصة، فقد ارتأينا السؤال عن أكبر مبلغ بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإجابة، كما هو مبين في الجدول التركيبي أسفله. وقد تم تقسيم المصاريف إلى أربع محاور؛ تتمثل في السكن، الاستهلاك، ومتطلبات الشغل من لباس وتزيين، ثم مخصصات الإعالة، سواء إعالة الأسرة أم الأبناء والإخوة في بعض الحالات.

بالنسبة لنصيب السكن من مداخيل العاملات، نلاحظ أنه ثابت لا يخضع لظروف العمل كباقي العناصر، وهو في العموم جماعي إما في بيوت ومنازل مشتركة أو بشكل مستقل. لكن في غرف داخل منازل معدة للكراء الجماعي، وهذا ما ينعكس على قيمة المبالغ المخصصة للسكن، والتي تعتبر منخفضة مقارنة بثمن كراء غرفة واحدة في الأحياء التي يَسْكُنَّ فيها، والتي قد تصل إلى (1000 درهم) في الشهر. وهذا ما يحيل على سيادة السكن الجماعي أو التضامني؛ حيث نلاحظ أن العاملات اللواتي يؤدين أقل من (500 درهم) في الشهر تجاوزت نسبتهن (87 %) من مجموع المستجوبات.

بالنسبة للاستهلاك، فإن نصيبه من المدخول يتغير تبعا للظرفية الاقتصادية التي تمر منها العاملة؛ حيث يمكن أن تمر بفترات تَوَقُّفٍ اضطراري عن العمل لأي سبب يعيق الأداء الوظيفي للجسد. لذلك، حاولنا السؤال عن المبلغ الأقصى الممكن استهلاكه؛ حيث أَشَّرَت المعطيات على أن مبلغ الاستهلاك الشهري قد تراوح بين (2000) و (2450) بالنسبة لأزيد من (45 %) منهن، وقد يصل إلى (3000) درهم بالنسبة ل(29 %) منهن، كما قد يتجاوزها بالنسبة ل(16 %) منهن، وكل هذا في أحسن الأحوال وليس على مدار أشهر السنة.

بالنسبة لما تعتبره العاملات متطلبات الشغل من لباس وأدوات الزينة، فتخضع ميزانيتها كذلك لتقلبات الظرفية الاقتصادية، وبذلك تنقص مخصصاتها أو تزيد حسب المدخول المتوفر. غير أنها تبقى من الأساسيات التي لا يجب التنازل عن الحد الأدنى منها مهما كلف الأمر، ما دام العمل متوقفا عليها إلى حد كبير. ونلاحظ بهذا الخصوص أن ما يفوق (61 %) من العاملات المستجوبات يُخَصِّصْنَ ما بين (1500) و(1950) درهم شهريا، كاستثمار في الجسد بغرض تحقيق ربح أكبر، وأن (22 %) منهن يخصصن لنفس الغرض ما بين (2000) و(2450) درهم شهريا، فيما تخصص (16 %) منهن ما يقارب (3500) درهم شهريا لهذا الأمر، وذلك انسجاما مع قناعتهن بأهمية المظهر في إغراء الزبائن، وبالتالي، ضمان حصص عمل أكثر.

أما فيما يخص نصيب الأقارب من والِدين وأبناء وإخوة، فلا يخرج عن دائرة الخضوع للظرفية الاقتصادية بدوره، وتختلف أهميته حسب طبيعة القرابة والمسؤولية المترتبة عليها. فإعالة الوالدين والأبناء، لا يمكن لأغلب العاملات التخلي عنها لأي سبب، ولو اضطررن إلى اقتراض قيمتها. في حين، تبقى مساعدة الإخوة في مرتبة ثانية، قد تقل قيمتها وقد تنعدم -إذا لزم الأمر- لشهر أو أكثر. يمكن أن تصل قيمة المبلغ المخصص للإعالة أو المساعدة العائلية إلى (950) درهم بالنسبة ل(41 %) من المستجوبات، وقد تصل إلى (1450) درهم بالنسبة لما يقارب (13 %) منهن، كما قد تصل إلى (1950) درهم في الشهر بالنسبة ل(19 %)، وقد تصل إلى (3000) درهم بالنسبة ل(16 %) منهن، فيما حوالي (10 %) منهن لا يتحملن أية مسؤولية مالية اتجاه المحيط الأسري.

جدول رقم4: أقصى ما يمكن صرفه بالدرهم على:

السكن		الاستهلاك		اللباس والتزيين		الإعالة	
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
250 _ 200	7	1950 _ 1500	3	1450 _ 1000	3	950 _ 500	13
350 _ 300	11	2450 _ 2000	14	1950 _ 1500	19	1450 _ 1000	4
450 _ 400	9	2950 _ 2500	9	2450 _ 2000	7	1950 _ 1500	6
600 _ 500	4	3500 _ 3000	5	3000 _ 2500	2	2450 _ 2000	5

المصدر: نتائج البحث الميداني 2019

نستنتج من خلال المعطيات سالفة الذكر أن العاملات في سوق الدعارة يصرفن مبالغ مهمة من مدخولهن غير المحدد؛ إذ قارب مجموع مصاريف العاملات المستجوبات (175000) درهم في الشهر. تتوزع على السكن، والاستهلاك اليومي، والملبس، ثم الإعالة، حسب النسب التالية (6.11 و42 و32.5 و 19.3 %) على التوالي. وإذا علمنا أن عددهن واحد وثلاثون عاملة، فإن متوسط المصاريف التي تنفقها كل عاملة قد يصل إلى (6250) درهم شهريا. أما إذا أخذنا بعين الاعتبار متوسط أقل أجر للعمل في السيارة وفي المنزل (150 و340 درهم للحصة) على التوالي، فإن جمع هذه المصاريف لوحدها، يتطلب من كل عاملة (42) حصة عمل في السيارة، أو (19) حصة عمل في المنزل شهريا. أما إذا أدخلنا في اعتبارنا عدد أيام العمل الممكنة، مع التذكير أننا بصدد نوع آخر من الشغل غير المهيكل؛ حيث يخضع لقابلية الجسد للشغل باعتباره رأس المال ووسيلة العمل في نفس الوقت، وبما أن هذا الجسد يحتاج لأيام راحة إجبارية بيولوجيا ونفسيا، فإن عدد الأيام التي يمكنه العمل فيها قد لا تتجاوز عشرين يوما في أحسن الأحوال[4]. يحتم جمع هذه المبالغ على العاملة زيادة وتيرة العمل، خصوصا إذا علمنا أن عدم الانتظام يبقى سمة أساسية لهذا العمل، وهذا ما يزيد من الضغط على العاملة فتضطر للعمل المتكرر؛ أي أكثر من حصة في اليوم، وغالبا ما تكون في السيارة ربحا للوقت. وبالتالي، يتكرر مشهد العاملة تصعد السيارة من مكان معين في الشارع، ثم تنزل بعد الانتهاء من العمل أينما كان، لتبدأ في رحلة البحث من جديد. وقد تصعد السيارة الموالية مباشرة، إن لم تلج أقرب مقهى لتجديد زينتها الخارجية، وهذا ما يطرح العديد من التساؤلات حول انعكاسات ظروف العمل على صحة العاملة، وبالتالي، قدرتها على الاستمرار.

4. الجانب المظلم من حياة العاملات الجنسيات أو الانتقال من الرغبة الحرة إلى الاستعباد

1.4 آليات اشتغال العاملات الجنسيات: الوسائط، الانتظام، والأماكن

أدخل نخصص هذه الفقرة للتعرف على طريقة اشتغال العاملات من خلال تحديد إطار العمل؛ أي معرفة هل تشتغل العاملة بشكل فردي لحسابها الخاص، أم في إطار مجموعة. لأن الفرق بين الوضعيتين ينعكس على الفرص المتاحة، وبالتالي، على المداخيل المحتملة. فالعمل الفردي يعني تمتع العاملة بالاستقلالية في القرار، غير أنه في نفس الوقت يعني ضعف حظوظها في الحصول على حصص عمل كثيرة، على العكس من العمل الجماعي الذي يضمن حظوظ أوفر للظفر بأكثر من حصة عمل، لأن العاملة في هذه الحالة تراهن على جهدها الذاتي في البحث عن زبون، من جهة، وتتوقع أن تأتيها مكالمة من إحدى أفراد المجموعة في أية لحظة تخبرها بالاستعداد للقاء زبون ما، من جهة أخرى. وبالتالي، فاحتمالات ضمان حصة عمل، تكون مرتفعة في وضعية العمل الجماعي. هذا التجمع الذي يمليه هاجس البحث اليومي عن فرص شغل، يتخذ شكلين حسب ما توصلنا إليه من خلال الملاحظات الميدانية: يأخذ الشكل الأول بعدا اجتماعيا، على أساس أن المجموعة تتكون من عاملات تجمعهن الصداقة أو القرابة في الأساس. يكون التعاون بين الأفراد مجانيا؛ بمعنى أن الوسيطة لا تأخذ نصيبا عينيا من ثمن الحصة التي توسطت فيها لصديقتها. في حين يأخذ الشكل الثاني بعدا اقتصاديا محضا؛ حيث تنبني المجموعة على أساس تراتبي وربحي، إذ غالبا ما تضم المجموعة عاملة تعرف الكثير من الزبناء الذين يتصلون بها، لتتوسط لهم عند العاملة مقابل مبلغ مالي متفق عليه، تأخذه من الطرفين.

أما مكان ووسيلة العمل، فنقصد به مكان الالتقاء بالزبناء حيث يتم التفاوض على تفاصيل العمل، والوسائط التي تمهد لهذا اللقاء. بمعنى، كيف وأين تلتقي العاملة بالزبون كي يتفقا على تفاصيل العمل؟ وما هي الوسائل التي تعتمد عليها للحصول على فرصة عمل؟ وقد تفادينا الأماكن الاعتيادية لمثل هذه الأمور، كالحانات والملاهي الليلية، لنركز على الأماكن العامة التي يرتادها العموم ولا ترتبط بالدعارة ظاهريا على الأقل.

[4] حسب شهادة المستجوبات تنحصر أيام العمل فعليا ما بين 17 إلى 22 يوم في أحسن الأحوال، غير أنه في فترات الطلب قد تضطر إحداهن إلى الاشتغال أكثر من 30 يوم متتالية باستعمال وسائل تأخير أو توقيف العادة الشهرية.

نلاحظ أن نسبة العاملات اللواتي يتدبرن فرص الشغل بطريقة مستقلة، ويعملن بشكل فردي لا تتجاوز (6 %) من مجموع العاملات، ونفس النسبة تسجلها العاملات اللواتي يخضعن بشكل كلي لسلطة الجماعة في خلق فرص الشغل، بينما (87 %) منهن يزاوجن بين التنظيم الفردي والجماعي؛ أي أنهن يستفدن من الفرص التي يوفرها التعاون الجماعي، ولا يمانعن في البحث عن فرص شغل بوسائل ذاتية. كما نلاحظ أن وسائط العمل تتمثل في المقهى والهاتف ثم الشارع، وقد أفضت إجابات العاملات المستجوبات إلى تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين كما هو مبين في الجدول أسفله؛ حيث يتبين أن حوالي (55 %) يكتفين بالمقهى والهاتف للبحث عن الزبائن، فيما (45 %) منهن لا يكتفين بذلك وينتقلن إلى الشارع أيضا لتعميق البحث عن الفرص.

جدول رقم 5: مكان ووسيلة عقد صفقات العمل

إطار العمل	مكان ووسيلة العمل		المجموع
	مقهى/ هاتف	مقهى/ هاتف/ شارع	
فردي	2	0	2
جماعي	1	1	2
فردي/ جماعي	14	13	27
المجموع	17	14	31

المصدر: نتائج البحث الميداني 2019

نستنتج مما سبق أن العاملات الجنسيات طوَّرن استراتيجيات متنوعة لمواجهة المصاعب المرتبطة بظروف العمل. منها التكتل في مجموعات لتخفيف المصاريف، وضمان فرص الشغل في إطار تعاوني؛ حيث يتعاونّ فيما بينهن في كل الأمور بما فيها البحث عن فرص الشغل والمتمثلة في ضمان الزبائن حتى بالنسبة للعاملات الأقل جمالا، لأن العاملة الأكثر إغراء تجتهد في البحث عن فرص عمل جماعية، كي تُحضر بقية زميلاتها بغض النظر عن مؤهلاتهن. وبذلك، ينجحن في فرض مبدإ التضامن حتى بين الزبناء من الرجال؛ إذ يَقْبَل من صادف عاملة لا تروقه بالأمر الواقع، إرضاء للمستفيدين من الصفقة من أصدقائه.

كما نستنتج أنهن وسّعْن من دائرة عملهن زمنيا ومجاليا، بالخروج من الأماكن الليلية إلى الأماكن العامة مثل المقاهي بالنهار، وذلك بغرض استغلال النهار في البحث عن زبناء إضافيين لضمان فرص شغل آني أو ليلي. وأصبح بإمكان أكثر من نصفهن الاستغناء عن الوقوف في الشارع لتصيُّد الزبناء؛ إذ يعتمدن على الإمكانيات التي يوفرها الهاتف النقال ووسائط التواصل الاجتماعي، لتقريب الخدمة من الزبناء وتوسيع قاعدة الشغل. غير أن هذا قد لا يعني بالضرورة تحسن ظروف الشغل في سوق الدعارة، بل قد يكون مجرد شجرة تخفي غابة من المصاعب والمشاكل.

2.4 تنوُّع معاناة ومشاكل العاملة الجنسية

تكلمنا في الفقرة السالفة عن عملية البحث عن الزبون على أنها بمثابة الصفقة التي تضمن حصة العمل، إلا أن ظروف الاستعجال التي تتم فيها المفاوضات تدفع إلى التغاضي عن كثير من التفاصيل. وبالتالي، يمكن القول في نهاية المطاف، أنها ليست نتيجة تعاقد صريح بين الطرفين (العاملة والزبون)، بل تخضع لتعاقد ضمني هش وغير محدد البنود. وبما أن التفاصيل مكمن الشيطان، فإن الأمور سرعان ما قد تنقلب إلى الأسوأ؛ حيث يطلب الزبون طلبات جنسية، تكتشف العاملة متأخرة عدم القدرة على تلبيتها. ويرى الزبون أن له الحق في استغلال جسد العاملة كما يحلو له، وما عليها سوى الإذعان بما أنه أدى الثمن، وفي ذلك نوع من الاستعباد لشخصها. وبالتالي، تبدأ المعاناة والمشاكل في التكرار يوميا، كما تبين شهادات العاملات.

نلاحظ من خلال تصنيف أجوبة العاملات في الجدول أسفله أن حوالي (26 %) من العاملات المستجوبات، يعتبرن التفكير في كونهن يبعن أجسادهن، من أسوأ الأمور التي تواجههن في عملهن وتلازم تفكيرهن. وأن (32 %) منهن يَرَيْنَ أن أسوأ ما في عملهن هو الإكراه

على تلبية رغبات الزبائن غصبا، حينما لا يرغبن في ذلك. وأن حوالي (23 %) منهن يعتبرن الإحساس بأن الزبون يستعبدهن من أسوأ ما قد يواجههن في العمل. كما نلاحظ أن حوالي (13 %) من العاملات يعانين من نظرة الآخر السلبية إليهن، ويعتبرنها أسوا ما في العمل. فيما (6 %) المتبقية، تعاني من الإحساس بالندم على اختيار هذا الطريق أساسا.

شكل رقم3: أسوأ ما يصادف العاملة الجنسية في عملها

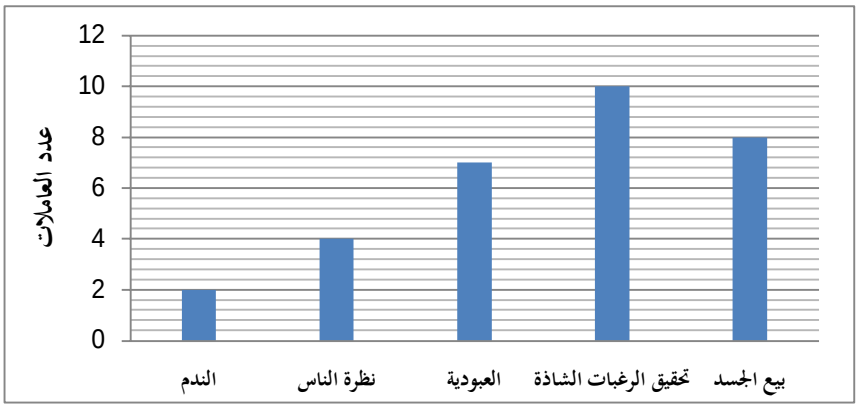

المصدر: العمل الميداني 2019

إذا ما أعدنا النظر في تصنيف أجوبة العاملات، نلاحظ أن الإكراه على تنفيذ الرغبات وبيع الجسد يدخلان في خانة الاستعباد والاسترقاق. وبالتالي، فأزيد من (80 %) من العاملات المستجوبات، يعانين بشكل أو بآخر من أحد مظاهر الاستعباد. أما إذا أعدنا النظر في طبيعة السؤال "ما هو أسوأ شيء في عملك؟" فإنه يخفي في طياته ضمنيا أن هناك أمورا أخرى سيئة في هذا العمل، عبَّرت عنها كل المستجوبات بمرارة. من أكثر هذه الأمور شيوعا، نذكر العنف اللفظي والمعنوي، وحتى الجسدي في كثير من الأحيان، إلى درجة أن العاملات يعتبرنه أمرا طبيعيا وعاديا لكثرة تكراره؛ فمظهرها الخارجي كاف لجلب السُّباب من أي كان في الشارع مثلا، وهذا الأمر لم يعد يثير في جُلِّهن الرغبة في الرد أو الانتقام لكرامتها. كما أن هناك أمورا أخرى غاية في السوء قد تتعرض لها العاملة الجنسية في أية لحظة، سوف نأتي على تحليلها في الفقرة الموالية.

3.4 العمل الجنسي مهنة المخاطر بامتياز

يعتبر العمل الجنسي من ضمن أسهل مهن القطاع غير المهيكل من حيث الولوجية؛ إذ لا يتطلب تكلفة مالية. إضافة إلى كونه أكثر قدرة على توفير الربح السريع؛ حيث يكفي أن تعرض العاملة جسدها في الشارع لتجد من يتلقفه ويدفع بسخاء، إلا أنه من أخطر هذه المهن في الآن نفسه، لأن العاملة قد تتعرض في أي وقت لأحد المخاطر التالية:

- **الاغتصاب**، ويعد من أكثر المخاطر شيوعا في هذه المهنة؛ إذ صرحت كل المستجوبات بأنهن تعرضن لحالات اغتصاب متكررة، قد تختلف درجات حدتها حسب التأثير البدني وما تتركه من آثار على الجسد أو اختلال في وظيفته. وقد تطبّعن مع هذا السلوك حينما يصدر عن الزبون، غير أن ما يزعجهن هو الاغتصاب الجماعي؛ حيث يستبيح الزبون جسد العاملة ويعرضه مشاعا بين أصدقائه رغما عن إرادتها ودون مقابل مادي، وهذا ما يزيد من تضرر العاملة جسديا ونفسيا؛

- **الانتقام والتعذيب**، وقد تتعرض له أية عاملة في أية لحظة ومن أي زبون، ذلك أن الظروف التي يتم فيها التفاوض من أجل عقد صفقة عمل مع الزبون، لا تسمح للعاملة بالتأكد من سلامة العمل معه، من جهة، كما أن العاملة لا تتوفر على أية ضمانة بأن الذي تعاقد معها سيلتزم بوعوده، من جهة أخرى. وبما أن العقد الشفوي الذي يجمع الطرفين هش ومرن في نفس الوقت، فقد أكدت قصص الانتقام التي روتها العاملات المستجوبات أن الأسلوب واحد رغم تعدد الأسباب والنتائج. فأسلوب الزبون الذي يريد الانتقام من عاملة معينة لأي سبب، يتمثل في استدراجها عن طريق أحد أصدقائه الذي يتفاوض معها محاولا تلبية جميع شروطها، وقد يستعين بخدمات وسيطة لإقناعها،

وحينما يتم له ذلك، ينقلها إلى مكان بعيد عن المدينة في الغالب، حيث ينتظرها مُرسله. أما النتائج فتتنوع خطورتها حسب مزاج المنتقم ومدى قدرته الإجرامية؛ وتتراوح ما بين الكيّ بأعقاب السجائر في أماكن مختلفة من الجسم بما فيها المناطق الحساسة، وإحداث عاهات مستديمة، وقد تصل إلى القتل في بعض الأحيان؛

- **استعمال مواد خطيرة**، بما أن الجسد في مهنة الدعارة بمثابة رأسمال العاملة، فإنه يتطلب مراقبة طبية واستعمال أدوية للحفاظ على سلامته، ومواد تجميل ذات معايير جودة عالية لتحسين أدائه الوظيفي وتجويد خدماته، إلا أن الظروف الخاصة بكل عاملة تدفعها إلى استهلاك الرخيص من هذه المواد، والتي قد تكون غير موجهة للاستعمال البشري أساسا، وهذا ما قد ينعكس على صحة العاملة سلبا في المستقبل؛

- **انعدام شروط النظافة**، خاصة في حالة العمل في السيارة، لأن العاملة في هذه الحالة تُحمل من الشارع أو من المقهى، لتقوم بعملها في الشارع أو في مكان ما بالقرب من الشاطئ، ثم تعود لتنزل في الشارع لتقصد أقرب مقهى حيث تعيد ترتيب ما بُعثر من الجسد بشكل سطحي. وهنا يغدو السؤال عن النظافة والوقاية غير ذي جدوى، خصوصا مع تكرار حصص العمل خلال نفس اليوم، وهذا هو الأمر الشائع نظرا لارتباط الطلب على العاملات بمواسم السياحة؛ حيث تعاني العاملة لفترات تضطر خلالها لعرض جسدها بأبخس الأثمان ضمانا للاستمرار في نفس مستوى العيش أو عدم النزول عنه كثيرا، وتقضي فترات أخرى تلهث وراء الزبائن حتى تكاد تنسى مع كم من زبون اشتغلت ليلتها، وفي كلتا الفترتين تحضر شروط النظافة بشكل ضعيف؛

- **دخول السجن**، بما أن عملها يندرج في إطار العمل غير القانوني، فإن العاملة الجنسية معرضة لدخول السجن في أية لحظة بتهمة الفساد التي يجرمها القانون المغربي، وبذلك تبقى هذه العاملة تحت رحمة رجال السلطة، تضطر دائما إلى التخفي، وإن لم تنجح في ذلك حتما ستدفع الثمن سواء من جسدها أم من ريع جسدها، وبالتالي تزداد دائرة الابتزاز التي تستهدفها؛

- **التعرض لحوادث السير**، بحكم ارتباط عملهن بالخمر والمخدرات، والتي يستهلكها الزبون كما العاملة مما يضاعف من احتمالات التعرض لحوادث السير، وقد تتعرض بعض العاملات للقتل أو الموت تحت تأثير التخدير ليتم رميها من السيارة في أي مكان؛

- **التعرض للأمراض المعدية**، نظرا لانعدام النظافة وغياب شروط الوقاية، مما يجعل العاملة معرضة لمختلف الأمراض المنقولة جنسيا.

يعتبر العمل الجنسي من أخطر المهن غير المهيكلة، رغم ما يوفره من إمكانيات مالية مهمة، فهل تملك العاملة حرية التوقف عنه وتغييره متى تشاء؟ أم أن الأمر يتعلق بالوصول إلى نقطة اللاعودة، وبالتالي، الاستمرار في هذا الوضع تحت الإكراه؟

4.4 العاملات الجنسيات بين الرغبة في استعادة الكرامة والإكراه على الاستعباد

بعيدا عن الأرقام وعن الأحداث المرتبطة بمهنة الدعارة، حاولنا تعرف موقف العاملة الجنسية من عملها، وبالتالي، قياس درجة الرضا عن الاختيار المهني. وقد أجمعت كل المستجوبات على عدم رضاهن عن عملهن. وعدم الرضا هذا، كان نابعا من الداخل بغض النظر عن حكم الآخر. ورغم اختلاف مستوياتهن الدراسية وأعمارهن وتنوع خلفياتهن الاجتماعية، فقد توحد موقفهن في عدم الرضا عن العمل. وبالتالي، عن النفس في حد ذاتها، وهذا ما يزيد من تأزيم وضعيتهن النفسية؛ حيث تبقى المخدرات بجميع أصنافها الوسيلة الوحيدة التي تساعدهن على تقبل متناقضة التكيف من أجل الاستمرار في وضع غير مرغوب فيه.

صحيح أن سوق الشغل غير المهيكل، وفر للعاملات فرص عمل غيرت حياتهن ماديا؛ بحيث تمكّنّ من تحقيق استقلال مالي لهن ولأُسَرِهِنَّ، إلا أنه في نفس الوقت سَلَبَهُنَّ إنسانيتهن وجرَّدهن من كرامتهن. وبما أنهن يَعينَ هذه المسألة جيدا، ويَلْمَسْنَ أثرها في محيطهن العملي والأسري، فقد تَكوَّن لديهن إحساس عميق بأن ما اعتبرنه خيارا صحيحا للخروج من الفقر بأقل تكلفة، كان مجرد وهم، لأنه أفقدهن كرامتهن ومكانتهن الاجتماعية. وبالتالي، صُدِمْنَ بكون ثَمَنِهِ غالٍ لدرجة أن كل الأموال التي يصرفنها على المحيط الأسري لم تشفع لهن، ما دامت الأحكام القيمية والنظرات الدونية تطاردهن في كل مكان.

خاتمة

يعتبر العمل الجنسي من أهم المؤشرات على فشل السياسات العامة، سواء فيما يتعلق بجانبها الاقتصادي أو البشري، ويعبر عن تفكك الروابط المجتمعية المبنية على التضامن والتكافل. فتعدد الدوافع المؤدية إلى امتهان بيع الجسد من عاملة لأخرى، لا يخرج عن إطار التخلي عن المسؤولية المجتمعية من طرف كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية. **ومع تزايد الفوارق الطبقية نظرا لوجود آليات الاغتناء السريع، المفضية إلى بروز طبقات تعيش وفق نمط حياة يلهث وراء الكماليات، ويتباهى أفرادها بقدرتهم الكبيرة على الإنفاق، في مقابل الواقع الأسري البئيس الذي تعيشه طبقات المجتمع العريضة؛ حيث يعجز الأب عن توفير الأساسيات لأفراد الأسرة، تجد الأنثى نفسها ضحية الإغواء الذي يمارسه عليها من يملك المال من الذكور**، خصوصا إذا كان مستعدا للدفع بسخاء. **وهذا ما لم تستطع مقاومته جل المستجوبات**؛ إذ أكدت كل واحدة منهن أن **أول تجربة لها في طريق البغاء كانت نتيجة عرض المال عليها في نفس الوقت الذي لا تملك فيه ما يستر جسمها ويُشبع جوعها.** ولعل دافع الرغبة في العيش الرغيد، لا يكفي لوحده، كي يُرغم إحداهن على تسليم جسدها لأي كان في زمن وباء "كورونا"، متحدية كل الأخطار المحدقة، لتبرز الفاقة والحاجة إلى ضمان العيش كأهم عوامل بيع المرأة لجسدها. فما هي أهم النتائج والخلاصات التي توصلت إليها الدراسة؟

أهم نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى تشخيص واقع العمل الجنسي بمدينة الجديدة على مستويات متعددة، ويمكن تلخيص أهم نتائجها فيما يلي:

- ارتباط العمل الجنسي بالفئات الشابة، وتزايد مدة الاشتغال مع التقدم في السن، وذلك في علاقة عكسية مع قيمة المصاريف الممكن توفيرها؛

- تدني المستوى التعليمي لجل العاملات وسيادة الهشاشة الفكرية؛ - عدم انتظام المداخيل مما يفرض المرور عبر فترات عجز مالي وأزمات بنيوية، إضافة إلى تزامُن فترات الانتعاش الاقتصادي مع الإجهاد في العمل، مع ما يترتب عليه من انعكاسات على صحة العاملة؛

- تَكَفُّلُ جل العاملات بفرد أو أكثر من العائلة، إضافة إلى ارتفاع مستوى عيشهن، مما يجعلهن يشتغلن دون توفيرٍ للمستقبل، وفي ذلك احتمال كبير لِتَحَوُّلِهِنَّ إلى عالة على المجتمع في نهاية العمر؛

- تعرُّضهن لأخطار متعددة وإهانات حاطّة من الكرامة، ما يكسر فيهن روح الإنسان؛

- تَعَرُّض العاملات للاستغلال والابتزاز من عدة أطراف ومتدخلين في سلسلة العمل الجنسي، بما في ذلك بعض أفراد السلطة؛

- تَعدُّد المستفيدين من مداخيل العمل الجنسي، وتطور بنيات وأنشطة تتمحور حول الوساطة بأشكال متنوعة، مثل كراء الشقق المفروشة مع توفير كل متطلبات العمل الجنسي؛

- وأخيرا المسؤولية المشتركة لجميع فئات المجتمع من خلال تواطؤها عن طريق الصمت، أو استغلالها للعاملات ولو بمقابل، أو الاستفادة المباشرة من المداخيل التي توفرها تجارة الجنس.

ورغم أهمية النتائج المستخلصة، لا بد من الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الأسئلة واجهتنا أثناء إجراء هذه الدراسة، لم نتوصل إلى أجوبة لها، ونأمل أن تكون موضوع دراسات قادمة؛ من بينها: كم من حصة ممكنة في اليوم؟ وكم يوم عمل محتمل في الشهر؟ كم تدوم المدة الزمنية التي تعرف ارتفاعا ملحوظا في الطلب؛ بحيث يتضاعف الثمن أربع مرات؟ هل تتوفر القدرة الجسدية على التحمل لدى جميع العاملات؟ وإن كانت، فكم من سنة ستدوم؟ ما هي تكلفة هذا العمل على الجسد، وبالتالي، على الإنسان نفسه؟ هل بإمكان العاملة مواصلة العمل دون التفكير في التقاعد؟ وماذا بعد هذا التقاعد الذي غالبا ما يكون إجباريا نتيجة العجز؟

يتضح أن المجتمع لم يستطع حماية المرأة وتمتيعها بآليات تحقيق الذات، وتأهيلها لمواجهة تكاليف الحياة في إطار العيش الكريم. وإذا سلمنا بكون الجسد الأنثوي أصبح سلعة كأي سلعة أو خدمة يتم ترويجها في سوق الشغل غير المهيكل، تخضع لقوانين السوق فتتأثر بارتفاع العرض والطلب أو انخفاضهما، وقد تعاني من أعراض التضخم والكساد، فلماذا لا يُعامل هذا الجسد على الأقل، بنفس الاحترام الذي تحظى به باقي السلع في مختلف الظرفيات الاقتصادية؟ لماذا لا ينظر الزبون أو المستهلك إلى هذا الجسد كما ينظر إلى باقي السلع على الأقل؟ ألا يتعلق الأمر بنوع من النفاق الاجتماعي في التعاطي مع ظاهرة الدعارة، ما دام المجتمع يرفضها ويمارسها أفراد من جميع فئاته بمن فيهم "رجال الدين"؟